مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 26 أكتوبر 2023

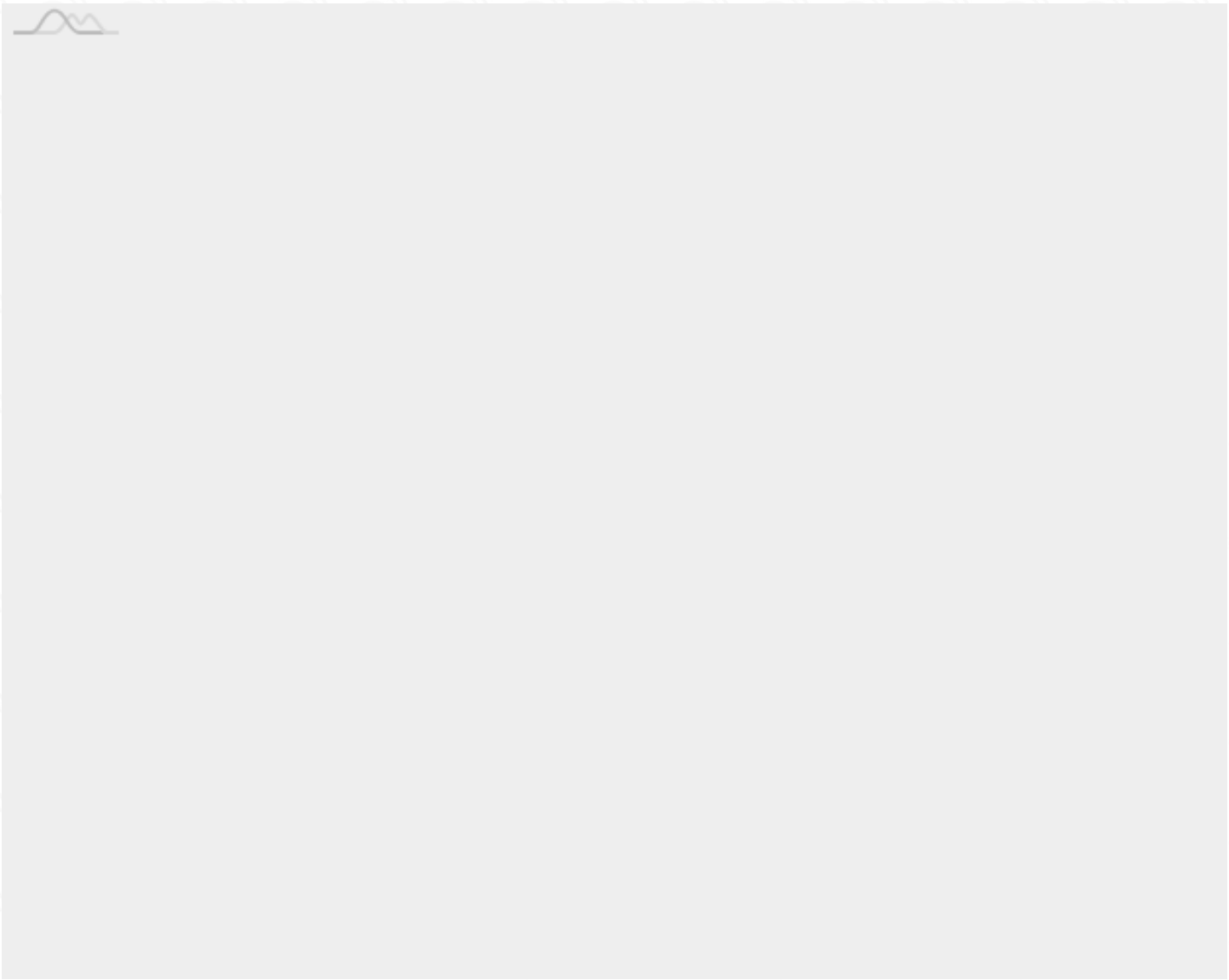

احتفاء بقرار الممثل المصري محمد سلام الانسحاب من موسم الرياض تضامناً مع غزة

(سياسية . العربي الجديد)

أعلن الفنان المصري محمد سلام اعتذارهِ عن المشاركة في مسرحية "زواج اصطناعي"، ضمن فعاليات موسم الرياض، والمقرر عرضها في نهاية أكتوبر/ تشرين الأوّل الحالي، تضامناً مع أهالي قطاع غزة ضد مجازر الاحتلال الإسرائيلي المستمرة.

وكان سلام قد نشر فيديو عبر حسابيه على "فيسبوك" و"إنستغرام" قال فيه إنّه لن يشارك في المسرحية في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني للمجازر الإسرائيلية.

وأشار إلى أنّه كان يأمل بإلغاء أو تأجيل فعاليات موسم الرياض، كما جرى مع مهرجاني الجونة والقاهرة السينمائيين، مؤكداً أنّه لن يكون قادراً على تقديم عرضه في ظل الأوضاع الحالية. وأضاف: "أنا إزاي أروح أعرض والناس بتموت في فلسطين، حاسس لو أنا عملت كده هبقى كأني زي اللي بقتلهم بالظبط، هبقى خذلتهم".
وتضامن الكثير من المستخدمين مع سلام وموقفه عبر منصات التواصل الاجتماعي، بخاصة بعد هجوم بعض الكتائب الإلكترونية التي اعتبرت أنه أحرج إدارة موسم الرياض، ودشن ناشطون وسم #محمد_سلام_البطل.

وكان من أوائل المتفاعلين مع سلام الكاتب عمر طاهر، الذي ألقى عليه تحية الصباح، وكتب على حسابه على "فيسبوك": "صباح الخير على الأستاذ الفنان محمد سلّام".

وتبعه الروائي عبد الرحيم كمال، الذي قال: "برافو الفنان المصري محمد سلام اعتذر عن السفر لغرض مسرحية كوميدية استعراضية في الرياض لأن الظروف لا تسمح بذلك... تحية تقدير لفنان مصري محترم".

أما بيتر فكتب: "فيديو زي دهِ مش بس هيعمله مشاكل في شغله لا دهِ كمان هيعمل مشاكل بينه وبين زمايله اللي مخدوش نفس الموقف. بس محمد سلام خد موقف الانسان ومفرقش معاه حسابات تانية".
وعن مدى تأثر سلام الواضح في الفيديو، كتب إبراهيم: "الخنقة اللي في صوته وهو بيتكلم دهِ عشان تحبس الدموع بحسها مع كل واحد بيتكلم عن فلسطين من قلبه... موقف جميل من محمد سلام ربنا يعوضه خير".

ولمّحت صانعة المحتوى سلمى سليمان لسلبية المواقف الرسمية والفنية في المنطقة، وأشادت بموقف سلام قائلة: "طيب الحمد الله الواحد يصحى الصبح يلاقي محمد سلام والملكة رانيا مسجلين مواقف مشرفة... يا رب عقبال اللي في بالنا".

تهجير غزة يقلق أهالي سيناء ورفض عودة الأهالي المهجرين إلى رفح.

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

في ظل السعي الإسرائيلي الواضح لتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزة باتجاه محافظة شمال سيناء المصرية، المجاورة للحدود مع القطاع، عادت قضية إعادة المهجرين المصريين من مدينتَي رفح والشيخ زويد للواجهة من جديد، لا سيما بعد انقضاء المدة التي حددتها الدولة المصرية على نفسها للسماح للمهجرين بالعودة إلى قراهم، وهي 20 أكتوبر/تشرين الأول الحالي.

ووقعت قبل أيام مناوشات بين قوات الجيش المصري ومئات المهجرين الذين حاولوا الوصول إلى قراهم في رفح والشيخ زويد، حتى وصل الحد بالجيش إلى إطلاق النار الحي صوب المهجرين، من دون سقوط إصابات.

منع مهجّري رفح والشيخ زويد من العودة إلى ديارهم

وقالت مصادر قبلية في مدينة الشيخ زويد لـ"العربي الجديد"، إن الجيش المصري منع، الاثنين الماضي، مهجّري رفح والشيخ زويد من العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها قبل 7 سنوات، ما أدى إلى وقوع مناوشات بين الطرفين، مضيفة أن المهجّرين "قرروا العودة إلى منازلهم، بعد فشل كل المحاولات والاتصالات في إقناعهم بتأجيل عودتهم إلى ديارهم مرة أخرى إلى بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة".

وفي خضم الحرب الإسرائيلية على غزة، والمخطط الإسرائيلي لتهجير آلاف الغزيين، تتمسك السلطات المصرية برفض هذه الفكرة، والوقوف في وجهها. وذكرت مصادر قبلية مطلعة أن الجيش المصري حشد، خلال الأيام القليلة الماضية، قوات عسكرية ضخمة في مدينة رفح على الحدود مع القطاع.

آليات عسكرية مصرية على امتداد مدينة رفح

وقالت المصادر لـ"العربي الجديد"، إن قوات الجيش "أعادت عشرات الدبابات والمدرعات وناقلات الجند إلى مدينة رفح بعدما سحبتها قبل عام إثر طرد تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم داعش"، مضيفة أن قوات الجيش اصطفت متجاورة على امتداد عرض مدينة رفح. وأشارت إلى أن الجيش المصري أقام سوراً خرسانياً جديداً مع قطاع غزة، بالإضافة إلى سواتر رملية أخرى للحيلولة دون تجاوزها من أي فرد.

من جهته، قال مؤسس حركة "مصريون ضد الصهيونية"، محمد سيف الدولة، في حديث لـ"العربي الجديد"، إنه "من الضروري العمل فورا على إعادة آلاف الأهالي إلى مدن وقرى رفح والشيخ زويد الذين قامت السلطات المصرية بتهجيرهم قسرياً وهدم منازلهم في السنوات الماضية، من أجل إنشاء منطقة عازلة على الحدود المصرية الفلسطينية".

وأضاف أن "إخلاء أهالي سيناء لإنشاء منطقة عازلة على الحدود الدولية هو بالأساس مشروع إسرائيلي قديم، طالبت به إسرائيل والولايات المتحدة، الإدارة المصرية منذ سنوات طويلة، ولكن (الرئيس الأسبق حسني) مبارك و(وزير الدفاع المصري الراحل المشير محمد حسين) طنطاوي، رفضاه رفضا قاطعا"، إلى أن نُفّذ في السنوات الأخيرة.

وأوضح أن خلاصة المشروع هي "إنشاء منطقة عازلة أو حزام أمنى بموازاة الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل بعمق 5 كيلومترات وبطول الحدود مع قطاع غزة البالغة 13 كيلومترا، على أن يحظر على المدنيين من السكان والأهالي التواجد فيها".

وأضاف أن هذه الحدود بحسب المشروع "تقتصر على القوات المصرية، بالإضافة إلى القوة متعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء MFO وهي القوات الأجنبية الموجودة في سيناء لمراقبتنا والتي تخضع للإدارة الأميركية وليس للأمم المتحدة".

وقال سيف الدولة إن "إسرائيل التي تعتبر سيناء منذ عقود طويلة منطقة عازلة بينها وبين مصر أكثر منها جزءاً لا

/ moasher

يجزأ من مصر، لم تكتفِ في اتفاقيات كامب ديفيد بإكراه النظام المصري وإجباره على تجريد ثلثي سيناء من السلاح والقوات، بل طالبت منذ سنوات بإخلاء الحدود من السكان، بذريعة حماية أمنها".
وتابع: "لنفاجأ بها اليوم تستهدف تهجير أهالي غزة إليها. وكأنها تعتبر أن سيناء أرض فارغة ليس لها صاحب، وتمثل احتياطياً استراتيجياً لمشروعاتها المستقبلية".

وفي هذا السياق، طالب سيف الدولة، بالمسارعة إلى طمأنة المصريين عقب التسريبات الأخيرة بشأن تهجير أهالي قطاع غزة. وبرأيه، فإن ذلك يتم من خلال "ردود قوية وحاسمة من قبل السلطات. والرد المقنع والحاسم الوحيد القادر على درء كل هذه الشكوك هو الإعادة الفورية لآلاف المصريين المهجرين إلى مدنهم على الحدود الدولية مع فلسطين".
وكان مصدر قد ذكر لـ"العربي الجديد" في وقت سابق، أن "مصر في مقابل رفضها لفكرة تهجير المدنيين من قطاع غزة إلى المنطقة الحدودية في شمال سيناء، فإنها طرحت حلاً يعتمد على التعامل مع الموقف في نطاقه الجغرافي".

وأوضح أن "المسؤولين المصريين عرضوا إمكانية إقامة مخيمات بمدينة رفح الفلسطينية، على بعد 3 كيلومترات داخل الأراضي الفلسطينية، بحيث تشرف مصر على تلك المخيمات، وتتولى تقديم الخدمات الإغاثية العاجلة للنازحين من شمال غزة".

مدبولي يلتقي المديرة المنتدبة لشئون العمليات بالبنك الدولي

(اقتصاد . أخبار اليوم)

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مساء اليوم، آنا بيردي، المديرة المنتدبة لشئون العمليات بالبنك الدولي، وذلك على هامش فعاليات اليوم الثاني لمنتدى "البوابة العالمية" الذي تنظمه المفوضية الأوروبية في بروكسل، بحضور السفير بدرعبدالعاطي، سفير مصر لدى بروكسل والاتحاد الأوروبي.
وفي مستهل اللقاء، أعرب رئيس الوزراء عن تطلعه لتعزيز التعاون بين مصر ومجموعة البنك الدولى، وأكد مدبولي أهمية قيام المؤسسات المالية الدولية -ومن بينها البنك الدولي- بمساعدة البلدان النامية في مواجهة تداعيات الأزمات العالمية المتلاحقة، ومن بينها جائحة كوفيد-19 والحرب فى أوروبا وارتفاع معدلات التضخم فى العالم وارتفاع أسعار الفائدة وغيرها، مشددا على ضرورة توفير التمويل الميسرَ للمشروعات التنموية في تلك الدول.
وقال الدكتور مصطفى مدبولي: يتعين الأخذ بعين الاعتبار أن اقتصاديات الدول النامية كانت الأكثر تأثرًا بالأزمات العالمية، وهو ما يتعين مراعاته عند النظر لأداء اقتصاديات الدول النامية التى تكافح لمواجهة تداعيات الازمات العالمية المتلاحقة التي طالت آثارها السلبية الاقتصاد العالمي ككل.
وتطرق رئيس الوزراء إلى ضرورة تحويل التعهدات إلى تحركات فعلية على أرض الواقع، وذلك فيما يخص دعم الدول النامية ومساعدتها في مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية.
وفيما يتعلق بالوضع الإقليمى، استعرض مدبولي ما تبذله الدولة المصرية من مساع حثيثة لوقف التصعيد فى قطاع غزة وجهود إنفاذ المساعدات الانسانية الى القطاع، مؤكدا ضرورة تحرك المجتمع الدولى للدفع نحو وقف إطلاق النار واحتواء الأزمة المتصاعدة، ودعم المساعى المصرية الجارية فى هذا الشأن.
وفي غضون ذلك، نوه "مدبولي" إلى حجم الجهد المبذول من قبل الدولة المصرية للحفاظ على أمن واستقرار

المنطقة، ونوه إلى أن مصر تستضيف نحو 9 ملايين مهاجر ولاجئ على أراضيها، يتمتعون بكافة الخدمات الأساسية دون وجود أية مخيمات.
كما أشار رئيس مجلس الوزراء إلى الترتيبات الجارية لعقد المؤتمر القومي للاستثمار في مصر في إبريل 2024، وتطلعنا لمشاركة مميزة من جانب مجموعة البنك الدولي في هذا المؤتمر الذى يهدف لتشجيع وتحفيز الاستثمارات من قبل القطاع الخاص فى كافة المشروعات التنموية المصرية.
وبدورها، أكدت آنا بيردي على ترحيبها بتعزيز التعاون مع مصر، وأضافت أن البنك يتفهم جيدًا تأثيرات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول النامية، موضحة أن البنك يعمل على مساعدة تلك الدول لتفادى آثار تلك الأزمات بقدر الإمكان، لافتة أيضًا إلى الإشكاليات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، حاليا، والتي من بينها تفاقم أزمات الدين فى العديد من الدول، والكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ ، وتوسع بؤر عدم الاستقرار في العالم، بما أدى إلى زيادة الانفاق فى المجالات الامنية على حساب التنمية.
كما استعرضت المديرة المنتدبة لشئون العمليات بالبنك الدولي، أدوات التمويل المُيّسر المقدمة والمتاحة من قبل البنك، وكذا طرق الاستفادة منها، مشيدة بالعلاقات الوثيقة بين مصر ومجموعة البنك الدولي.
كما أشادت آنا بيردي، ببرنامج "نوفي" الذي يمثل نموذجا للتمويل الميّسر والاستثمارات فى المشروعات الخضراء ذات الصلة بقطاعات المياه والغذاء والطاقة.

المصريون يردون على الشائعات: الفلسطينيون إخواننا.. ونحييهم على رباطهم في أرضهم

(ديني . أخبار اليوم)

في آخر دراساتها رصدت إدارة نبض الشارع بدار الإفتاء المصرية، موقف الشارع المصري تجاه الأحداث الحالية؛ وقد رفض المصريون - في ملحمة شعبية خلف القيادة السياسية- ترحيل إخوانهم الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم رفضًا قاطعًا، متضامنين معهم في الدفاع عن أرضهم ووطنهم.
وأرجعت "نبض الشارع" هذا الموقف الشعبي لعدة اعتبارات، منها:
- الاعتبار الإنساني: فترحيل الفلسطينيين سيكون انتهاكًا لحقوقهم الإنسانية، حيث سيحرمهم من حق العودة إلى أرضهم ووطنهم.
- الاعتبار التاريخي: حيث يعي الشارع أن ترحيل الفلسطينيين سيكون بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية، وسيؤدي إلى مزيد من الصراعات والحروب في المنطقة، وسيزيد من معاناة الفلسطينيين.
وتابعت نبض الشارع مضيفة الاعتبار الديني تجاه تلك القضية؛ لمكانة المقدسات من قلوب المصريين أجمعين، وللتأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة. وحذرت إدارة نبض الشارع بدار الإفتاء المصرية من تلك الدعاوى المنحرفة، والشائعات المغرضة التي تزيف الوعي بالقضية. ورَدّت بإبراز موقف الشرع الشريف في الدفاع عن أرض الوطن، والرباط عليها ضد أي عدوان أو محتل غاصب؛ فالدفاع عن الأرض وحماية التراب الوطني في نظر الشرع من الأمور المقدسة، والمقاصد الكبرى؛ فقد قال صلى االله عليه وآله وسلم: «من قُتِل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد» أخرجه أبو داود في "سننه". فإن مات المدافع عن أرضه ووطنه، فإنه بذلك يدافع عن جميع هذه الأمور أو بعضها، لذا يعد شهيدًا، وهو من الرباط المأمور به شرعًا. فالتحية والتقدير والدعم للشعب الفلسطيني في مواجهة هذا العدوان، ورباطهم في أرضهم، وصمودهم في وجه الاحتلال والعدو الإسرائيلي.

/ moasher

مصر تحصل على تمويل بقيمة 500 مليون دولار من «ضمان الاستثمار»

(إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط)

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) وثيقة تأمين لتغطية قرض تجاري دولي لمصر بقيمة 500 مليون دولار لأجل ائتمان مدته 7 سنوات.

وقالت المؤسسة، التي يقع مقرها في الكويت، في بيان اطلعت عليه «وكالة أنباء العالم العربي»، إن مصر نجحت في إتمام القرض التجاري الدولي ثنائي الشريحة والمقدم مناصفة من «دويتشه بنك» والمؤسسة العربية المصرفية، مستفيدة من الوثيقة التي أصدرتها «ضمان» في إطار التمويل المستدام المقدم لمصر ضمن مقررات قمة «كوب 27» التي انعقدت في شرم الشيخ خلال نوفمبر (تشرين الثاني) 2022.

وأضاف البيان أن هذه الصفقة تُعد الأولى التي تستفيد بها مصر في سوق الائتمان الدولي من حيث آلية تأمين الائتمان متعددة الأطراف بدعم من «ضمان»، والتي ساعدت مصر في الحصول على شروط تمويل مواتية بتكلفة أقل من تلك المتاحة في سوق السندات الدولية.

وأشارت «ضمان» إلى أن وثيقة التأمين الائتماني للقرض السيادي المختلط تغطي ما يصل إلى 95 في المائة من المبلغ الأصلي والفوائد المرتبطة به.

وفي هذا الإطار، رأى المدير العام للمؤسسة، عبد االله أحمد الصبيح، أن العملية تعكس التزام مصر بتنويع مصادر تمويلها الخارجية باستخدام حلول تمويلية مختلطة بدعم قوي من «ضمان» وجهات التأمين الخاصة العالمية.

على صعيد آخر، اقترح الاتحاد الأوروبي، إدراج مشروع ربط شبكات الطاقة بين مصر واليونان، ضمن قائمة ما يسمى المشروعات ذات الاهتمام المشترك، وهي خطوة من شأنها أن تساعد في تسريع إصدار ترخيص المشروع والمساعدة في تمويله.

وتعمل شركة «إليكا» التابعة لمجموعة «كوبلوزوس غروب» اليونانية على تطوير مشروع خط الربط المسمى «غريجي إنتركونكتر» تحت سطح البحر المتوسط. ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن بيان شركة «كوبلوزوس» القول إن مقترح الاتحاد الأوروبي سيتم إرساله إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي للتصديق عليه.

وسيقوم الرابط الذي يبلغ طوله 950 كيلومترا بقدرة 3 غيغاواط، بنقل الطاقة الخضراء من مصر إلى أوروبا. وتعتزم الشركة اليونانية إنشاء محطات للطاقة المتجددة بقدرة 9.5 غيغاواط في مصر.

تجدر الإشارة إلى أن شركة «كوبلوزوس غروب»، وقعت في مايو (أيار) الماضي مذكرة تفاهم مع شركة «إنفنيتي باور»، وهي مشروع مشترك بين شركة «مصدر» في أبوظبي و«إنفنيتي» المصرية، لتبادل الخبرات من أجل تسريع توليد الطاقة المتجددة الضرورية لتشغيل الكابل البحري المشترك بين اليونان ومصر.

مصر: إلغاء مؤتمر لدعم القضية الفلسطينية بسبب مطاردة الأمن للمشاركين

(سياسية . العربي الجديد)

قررت اللجنة الشعبية المصرية لدعم القضية الفلسطينية، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي المناوئ للسلطة الحاكمة في مصر، تأجيل مؤتمرهما الصحافي المشترك، للتضامن مع معتقلين على خلفية تظاهرات منددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة.

وكان من المقرر عقد المؤتمر اليوم الخميس بمقر الحزب، وسط العاصمة القاهرة.

وكتبت الصحافية رشا عزب عبر منصة إكس (تويتر سابقاً): "تأجيل مؤتمر معتقلي قضية فلسطين، المقرر انعقاده في حزب التحالف الشعبي اليوم الساعة الواحدة ظهراً، بسبب توحش الأجهزة الأمنية في منطقة وسط القاهرة، وتوقيف المارة، وتفتيش هواتفهم المحمولة، وإلقاء القبض على البعض منهم، فضلاً عن حصار مقر الحزب منذ الصباح".

وكانت اللجنة والحزب قد قالا، في بيان الدعوة إلى المؤتمر، إنه جاء "إيماناً بحق الشعب المصري في حرية التعبير عن رفضه لمشروع الإبادة الجماعية، التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حقّ شعبنا بفلسطين؛ ولقناعتنا بضرورة قيام مصر بدورها في فتح معبر رفح الحدودي، وتقديم كل وسائل الدعم لأشقائنا في غزة، ولعب دور دولي في الضغط لوقف إطلاق النار، إلى جانب التضامن مع معتقلي مظاهرات دعم فلسطين، التي شهدتها مصر يوم الجمعة الماضي".
وأضاف البيان أنه "سيتحدث في المؤتمر عدد من المحامين والصحافيين، من شهود العيان عمّا جرى في عمليات القبض على الشبان أثناء فض مظاهرتهم الداعمة لفلسطين بميدان التحرير الجمعة الماضي؛ وكذلك بعض ممثلي الأحزاب والنقابات المهنية".

وتلقى النائب العام المصري محمد شوقي، أمس الأربعاء، نحو 30 بلاغاً من أسر شباب معتقلين تفيد باختفاء أبنائهم قسرياً، عقب القبض عليهم بالمظاهرات الأخيرة التي اندلعت دعماً للقضية الفلسطينية.

وبينت البلاغات أن أقسام الشرطة المختصة نفت احتجاز أبنائهم، كما لم يُعرضوا أمام النيابة العامة، أو نيابة أمن الدولة، رغم وجود فيديوهات لقوات الأمن وهي تلقي القبض على بعضهم.

وبلغ إجمالي المقبوض عليهم 119 شاباً من محافظتي القاهرة والإسكندرية، لم يظهر منهم سوى عدد محدود أمام نيابة أمن الدولة، التي قررت حبسهم احتياطياً تحت مزاعم اتهامهم بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية، والاشتراك في تجمهر مكون من أكثر من 5 أشخاص، وارتكاب عمل إرهابي، والتخريب عمداً لأملاك عامة وخاصة، وإتلاف أملاك منقولة وثابتة".